اجتماعاتها الاستشارية ، لم توجّه إلى الأمين العام الدعوة لحضور الاجتماع التحضيري للاجتماع الاستشاري الخامس عشر لمعاهدة أنتاركتيكا ، أو الاجتماع الاستشاري الخامس عشر ، المعقودين في باريس ، في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ومن ٩ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ على التوالي ؛

٢ ـ تكرر تأكيد طلبها إلى الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا أن تدعو الأمين العام ، أو ممثله ، لحضور كل اجتماعات الأطراف في المعاهدة ، بما في ذلك اجتماعاتها الاستشارية ؛

٣ ـ تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً عن تعميم لتلك الاجتماعات إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والأربعين ؛

٤ ـ تعرب عن اقتناعها بأنه نظراً لتأثير أنتاركتيكا الهام على البيئة والنظم الإيكولوجية العالمية ، فإن أي نظام ينشأ لحماية وحفظ بيئة أنتاركتيكا والنظم الإيكولوجية المعتمدة عليها والمرتبطة بها ، لكي يفيد البشرية جمعاء ومن أجل أن يحظى بالقبول العالمي اللازم لضمان الامتثال له وتنفيذه على أكمل وجه ، يجب أن يشارك جميع أعضاء المجتمع الدولي مشاركة كاملة في التفاوض بشأنه ؛

٥ ـ تحث جميع أعضاء المجتمع الدولي على دعم جميع الجهود الرامية إلى حظر التنقيب والتعدين في أنتاركتيكا وحولها ، وتأمين استخدام جميع الأنشطة بصورة خالصة لأغراض الدراسات العلمية السلمية ، وعلى أن تكفل جميع هذه الأنشطة حفظ السلم والأمن الدوليين في أنتاركتيكا وحماية بيئتها ، وتكون لصالح البشرية جمعاء ؛

٦ ـ تعرب عن اقتناعها بأن القياء ، من خلال مفاوضات يشارك فيها جميع أعضاء المجتمع الدولي مشاركة كامله ، بإعلان أنتاركتيكا منطقة طبيعية محمية أو حديقة نزهة عالمية سيؤمن حماية وحفظ بيئتها والنظم الإيكولوجية المعتمدة عليها والمرتبطة بها لصالح الإنسانية جمعاء ؛

٧ ـ تعرب عن اقتناعها أيضاً بأنه ، نظراً للعدد الكبير من المحطات والبعثات العلمية ، ينبغي تعزيز البحث العلمي عن طريق إنشاء محطات دولية مكرسة للبحوث العلمية ذات الأهمية العالمية بحيث تنظم تلك البحوث وفق ضمانات بيئية صارمة لتفادي ، أو تقليل ، أي أثر سلبي للأنشطة البشرية على بيئة أنتاركتيكا والنظم الإيكولوجية المعتمدة عليها والمرتبطة بها ؛

٨ ـ تحث جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على التعاون مع الأمين العام ومواصلة المشاورات بشأن جميع الجوانب المتعلقة بأنتاركتيكا ؛

٩ ـ تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والأربعين البند المعنون « مسألة أنتاركتيكا » .

الجلسة العامة ٨١
١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

١٢٥/٤٤ ـ تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها ١٠٢/٣٦ المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ١١٨/٣٧ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ١٨٩/٣٨ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ ، و ١٥٣/٣٩ المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ ، و ١٥٧/٤٠ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ ، و ٨٩/٤١ المؤرخ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ ، و ٩٠/٤٢ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، و ٨٤/٤٣ المؤرخ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ،

وإذ تسلم بأهمية تعزيز السلم والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط وزيادة تعزيز الصلات الاقتصادية والتجارية والثقافية في المنطقة ،

وإذ تعيد تأكيد الدور الرئيسي لبلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ،

وإذ تعرب عن القلق إزاء التوتر المستمر في أجزاء من منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وما ينجم عن ذلك من تهديد للسلم ،

وإذ ترحب بالتطورات المواتية في الحالة الدولية وتعرب عن الأمل في أن يكون لهذه التطورات تأثير إيجابي على منطقة البحر الأبيض المتوسط ،

وإذ يساورها القلق إزاء استمرار العمليات العسكرية والتقارير الواردة عن الأنشطة الأخيرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وإزاء الأخطار التي تنشأ عن هذه العمليات على السلم والأمن والتوازن العام في المنطقة ،

وإذ تعيد التأكيد على مسؤولية جميع الدول في أن تمتثل في تصرفاتها لمقاصد ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، ولأحكام إعلان مبادىء القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة [١١٦] ،

وإذ تعيد التأكيد أيضاً على الحاجة إلى تكثيف وتعزيز السلم والأمن وتدعيم التعاون في المنطقة ، على النحو المنصوص عليه في الفصل الخاص بمنطقة البحر الأبيض المتوسط من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، الموقعة في هلسنكي في ١ آب/أغسطس ١٩٧٥ ،

وإذ تشير إلى الإعلانات الصادرة عن الاجتماعات المتعاقبة لبلدان عدم الانحياز بشأن منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وإلى الإعلانات الرسمية الصادرة عن بلدان منفردة بشأن السلم والأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، والمساهمات المقدمة منها في هذا الصدد ،

وإذ ترحب بالجهود التي تبذلها دول البحر الأبيض المتوسط الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز لتدعيم التعاون الإقليمي في مختلف الميادين فيما بينها ومع البلدان الأوروبية ،

(١١٦) القرار ٢٦٢٥ (د ـ ٢٥) ، المرفق .

وإذ تدرك رغبة بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في أن تؤخذ احتياجات المنطقة في الاعتبار في المفاوضات الجارية والمقبلة المتصلة بالأمن الدولي ونزع السلاح ،

وإذ تدرك أيضاً رغبة بلدان عدم الانحياز في منطقة البحر الأبيض المتوسط في أن تكثف عملية الحوار والمشاورات الجارية مع البلدان الأوروبية في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبلدان الأوروبية الأخرى بهدف تدعيم الجهود المبذولة لتعزيز السلم والأمن والتعاون في المنطقة ، وبذلك تسهم في استقرار الحالة في منطقة البحر الأبيض المتوسط ،

وإذ تلاحظ نتائج مؤتمر ستكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا ، وبالوثيقة الختامية لاجتماع فيينا للمتابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، حيث أكدت من جديد جميع الدول المشاركة عزمها على تنفيذ جميع أحكام الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا وأحكام الوثائق الأخرى تنفيذاً كاملاً على الأصعدة الأحادية والثنائية والمتعددة الأطراف ،

وإذ تحيط علماً بالمناقشة التي دارت حول هذا البند خلال مختلف دوراتها ، وعلى وجه خاص ، بتقرير الأمين العام بشأن هذا البند [١١٧] ،

١ ـ تعيد تأكيد ما يلي :

(أ) أن أمن منطقة البحر الأبيض المتوسط يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأمن الأوروبي وبالسلم والأمن الدوليين ؛

(ب) أن بذل مزيد من الجهود ضروري لتخفيف حدة التوتر وتخفيض الأسلحة ولتهيئة ظروف الأمن والتعاون المثمر في جميع الميادين لكل بلدان وسعوب منطقة البحر الأبيض المتوسط ، على أساس مبادىء السيادة والاستقلال والسلامة الإقليمية والأمن وعدم التدخل بجميع أنواعه وعدم انتهاك الحدود الدولية وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها وعدم جواز اكتساب الأراضي بالقوة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية واحترام السيادة الدائمة على الموارد الطبيعية ؛

(ج) أن هناك حاجة إلى الحلول العادلة والعملية للمشاكل والأزمات القائمة في المنطقة على أساس أحكام الميثاق وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، وانسحاب قوات الاحتلال الأجنبية ، وحق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية أو الأجنبية في تقرير المصير والاستقلال ؛

٢ ـ تحيط علماً بالوثائق الختامية للمؤتمر التاسع لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في بلغراد في الفترة من ٤ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ [٧] ، ولاسيما الفقرة ٢٥ من الوثيقة الختامية المتعلقه بالأمن ونزع السلاح الدوليين التي تؤيد ، في جملة أمور ، تحويل منطقة البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة سلم وأمن وتعاون ، خالية من المنازعات والمواجهات ؛

٣ ـ تعبّر عن ارتياحها لأنه قد بدأت في فيينا حالياً مفاوضات هامة بشأن تدابير بناء الثقة والأمن ، بغرض تعزيز وتوسيع نطاق منجزات مؤتمر ستكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح في أوروبا ، الهامة عسكرياً والملزمة سياسياً ، والتي أكدت ، في جملة أمور ، فيما يتعلق بالبحر الأبيض المتوسط ، اعتزام المشتركين في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا تنمية علاقات حسن الجوار مع جميع دول المنطقة ، مع إيلاء الاعتبار الواجب للمعاملة بالمثل ، وتحلياً بروح المبادىء الواردة في إعلان المبادىء التي يُهتدى بها في العلاقات بين الدول المشاركة ، بغية تعزيز الثقة والأمن ، ولكي يسود السلم في المنطقة وفقاً للأحكام الواردة في الفصل الخاص بمنطقة البحر الأبيض المتوسط من الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ؛

٤ ـ ترحب بالاتفاق الذي توصلت إليه الدول المشاركة في اجتماع فيينا للمتابعة لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بشأن عقد اجتماع معني بالبحر الأبيض المتوسط في بالما دي مالوركا في عام ١٩٩٠ من أجل دراسة سبل ووسائل زيادة تعزيز مختلف أوجه التعاون ، بما في ذلك حماية وتحسين النظم الإيكولوجية في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وذلك من أجل توسيع نطاق تعاونها مع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط غير المشاركة والإسهام في تعزيز الثقة والأمن في المنطقة ؛

٥ ـ تحث جميع الدول على التعاون مع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط في الجهود الإضافية المطلوبة لتخفيف التوتر وتعزيز السلم والأمن والتعاون في المنطقة ، وفقاً لمقاصد ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، ولأحكام إعلان مبادىء القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ؛

٦ ـ تشجع مرة أخرى الجهود المبذولة من أجل تكثيف التعاون في مختلف الميادين ، بأشكاله الموجودة ، وتشجيع قيام أشكال جديدة منه ، وبصفة خاصة الأشكال التي تستهدف تخفيف التوتر وتعزيز الثقة والأمن في المنطقة ؛

٧ ـ تعيد التأكيد على أهمية تكثيف الاتصالات في جميع الميادين التي توجد فيها مصالح مشتركة ، وتعزيز هذه الاتصالات باستمرار ، بهدف العمل تدريجياً ، وعن طريق التعاون ، على إزالة الأسباب التي تحول دون زيادة الإسراع في خطى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في دول منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وبصفة خاصة الدول النامية في المنطقة ؛

٨ ـ ترحب بأي مقترحات أو إعلانات أو توصيات أخرى توجه إلى الأمين العام من الدول كافة بشأن تعزيز السلم والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ؛

٩ ـ ترحب أيضاً بإنشاء اتحاد المغرب العربي في مراكش بالمغرب في ١٧ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، وتستحسن هذا الحدث بوصفه عاملاً للسلم والاستقرار والأمن والتنمية في المنطقة ؛

١٠ ـ تدعو الدول الأعضاء في المنظمات الإقليمية المعنية إلى أن تزود الأمين العام بالدعم ، وأن تقدم إليه أفكاراً واقتراحات محددة بشأن إمكاناتها للمساهمة في تعزيز السلم والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ؛

---

(١١٧) A/44/676 .

١١ـ تجدد دعوتها إلى الأمين العام لإيلاء الاهتمام الواجب لمسألة السلم والأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وتقديم المشورة والمساعدة إلى بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط في الجهود المتضافرة التي تبذلها لتعزيز السلم والأمن والتعاون في المنطقة ، إذا طلب إليه ذلك ؛

١٢ـ تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة ، في دورتها الخامسة والأربعين ، على أساس جميع الردود الواردة والإخطارات المقدمة تنفيذاً لهذا القرار ، ومع مراعاة المناقشة التي جرت بشأن هذه المسألة خلال دورتها الرابعة والأربعين ، تقريراً تفصيلياً عن تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط ؛

١٣ـ تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والأربعين البند المعنون « تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط » .

الجلسة العامة ٨١
١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩

١٢٦/٤٤ ـ استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي

إن الجمعية العامة ،

إذ تدرك أن المرحلة الحالية من تطور البشرية تتميز بتغيراتها التكنولوجية والاقتصادية والسياسية ، التي تتيح إحراز تقدم شامل ، ولكنها تتميز أيضاً ، في الوقت نفسه ، بوجود عقبات كثيرة ، قديمة وجديدة ، تعوق بناء عالم أكثر سلماً وأمناً وعدالة وإنصافاً وديمقراطية وإنسانية ،

وإذ تضع في اعتبارها أنه تقع حالياً أحداث لها تأثير مهم على الأمن الدولي ، تشمل حواراً واسع النطاق بين اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والولايات المتحدة الأمريكية ، مما سيكون له أثر إيجابي على التطورات العالمية وعلى إرساء اتجاهات جديدة في العلاقات الدولية ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن المنازعات والأعمال العدائية تفسح الطريق للمفاوضات والتفاهم والتعاون في عدد من الحالات ،

وإذ تضع في اعتبارها أن استعمال الأسلحة النووية يمكن أن يؤدي إلى فناء الحياة البشرية على الأرض ،

وإذ تؤكد الحاجة إلى تعزيز الأمن الدولي عن طريق نزع السلاح وفرض قيود على التصعيد النوعي والكمي لسباق التسلح ،

وإذ تعرب عن أملها في أن تكون المعاهدة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن إزالة قذائفها المتوسطة المدى والأقصر مدى ، المعقودة في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ [١٤] ، سليفة لاعتماد تدابير ملموسة أخرى لنزع السلاح تفضي إلى القضاء الكامل على الأسلحة النووية ،

وإذ تشدد على أن التباين الراهن المحزن بين النفقات العسكرية الضخمة والفقر الأليم يبرز أهمية إعطاء شكل ملموس لمفهوم الصلة بين نزع السلاح والتنمية ،

وإذ تؤكد أيضاً الصلة الوثيقة بين كل من نزع السلاح ، وتخفيف حدة التوتر الدولي ، واحترام مقاصد ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة ، ولاسيما مبادىء المساواة في السيادة بين الدول وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والالتزام بالامتناع عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية ، واحترام الحق في تقرير المصير والاستقلال الوطني ، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والإنهاء التام للاستعمار والفصل العنصري وجميع الأشكال الأخرى للعنصرية والتمييز العنصري والعدوان والاحتلال واحترام حقوق الإنسان وتعزيز السلم والأمن الدوليين ،

وإذ تعرب عن تأييدها لجميع الجهود التي تبذل من أجل النجاح في إزالة بؤر الأزمات في العالم ، بغض النظر عن أسبابها التاريخية أو المعاصرة ، وضمان عدم فرض الحلول عن طريق قوى خارجية بما يضر بمصلحة الأطراف المعنية بصورة مباشرة ،

وإذ تعرب عن اعتقادها بضرورة تشجيع الانسحاب العسكري التدريجي للدول العظمى وحلفائها العسكريين من مختلف أنحاء العالم ،

وإذ تضع في اعتبارها أن من غير المرجح بقاء انفراج خال من مضمون اقتصادي ، وأنه إذا لم يتم استيعاب الضرورات الاقتصادية ، ولاسيما احتياجات البلدان النامية ، فإن هناك احتمالاً كبيراً أن تؤدي الضغوط الناجمة إلى تقويض الاتجاهات الحالية نحو سلم ووئام عالميين ،

وإذ تضع في اعتبارها أيضاً أن الحالة الاقتصادية في الغالبية العظمى من البلدان النامية قد تدهورت تدهوراً سريعاً ، وخصوصاً في أقل البلدان نمواً ، وأن ثمار التنمية ينبغي أن تفيد القطاع الأكبر من السكان ،

وإذ تؤكد أنه لا يمكن معالجة اللاتماثل الحالي في التنمية الاقتصادية والتكنولوجية إلا من خلال تنمية متوازنة للمجتمع الدولي بأسره ومن خلال جهود تستهدف تعميم الطابع الديمقراطي ، على أوسع نطاق ممكن ، في العلاقات الدولية ،

وإذ تؤكد أيضاً الحاجة إلى إجراء تكيف هيكلي في جميع المجالات ، وفقاً للأهداف والأولويات الإنمائية للبلدان المعنية ، من أجل الاستجابة لتحديات التكنولوجيا المتقدمة ، ولاسيما تكنولوجيا الغد ،

وإذ تلاحظ مع الارتياح أن العملية المهمة لإنهاء الاستعمار التي أسفرت عن ظهور عدد كبير من الدول ذات السيادة تدخل حالياً مرحلة حاسمة ،

وإذ تقلقها المشاكل البيئية المتزايدة ، التي تشكل تهديداً لبقاء البشرية في حد ذاته وتدلل على ترابط مصالح جميع الدول ،

وإذ تؤكد كذلك أن تعزيز الحرية وحقوق الإنسان هو أحد الأهداف الأساسية للمجتمع العالمي ،

وإذ يقلقها بالغ القلق استمرار ممارسة العنصرية والتمييز القائمين على اللون أو العقيدة أو الأصل الإثني أو الثقافة أو طريقة المعيشة ،

وإذ تؤكد بقوة أن الفصل العنصري شكل محدد وكريه من أشكال العنصرية ذات الطابع المؤسسي التي شجبتها الأمم المتحضرة بحق بوصفها جريمة ضد الإنسانية ،